المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/09/2015

نوه بالجوانب الإيجابية التي طبعت انتخابات 4 شتنبر في تقرير قدمه بالرباط

المرصد الوطني لحقوق الناخب يعرض 29 ملاحظة سلبية ويقدم للحكومة 11 توصية لضمان نزاهة الانتخابات

خالد طرابلسي: الانتخابات الجماعية والجهوية تمت بشكل عام في أجواء مقبولة ووفق ما تنص عليه القوانين

حميد السموني

9194/2

أكد المرصد الوطني لحقوق الناخب أن سير العملية الانتخابية في الرابع من شتنبر الجاري، تمت بشكل عام في أجواء مقبولة، ووفق ما تنص عليه القوانين والنصوص التنظيمية المؤطرة للانتخابات.

وأعلن خالد الطرابلسي، رئيس المرصد، في ندوة صحفية، أول أمس الاثنين بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات الترابية، رغم أنها طبعت بالتنافس الشريف، فإنها سجلت بعض التجاوزات، محملا مسؤوليتها لكل من الإدارة والمرشحين والناخبين.

وقال الطرابلسي إن "الانتخابات الجماعية والجهوية شهدت استعمالا للمال السياسي غير الشرعي من أجل استمالة الناخبين"، وأضاف أن "تقارير الملاحظين التابعين للمرصد سجلت استخداما للنفوذ المعنوي والمادي لعدد من المرشحين"، مطالبا المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق ميزانية الحملة الانتخابية لكافة المترشحين.

ونوه المرصد بالجوانب الإيجابية التي طبعت الانتخابات، والتي أبرز فيها أن الانتخابات الجماعية والجهوية شهدت تطورا في المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لها، وضمنت فيها كل الأحزاب السياسية الولوج المتكافئ لوسائل الإعلام العمومية، وتميزت بانفتاح الأحزاب السياسية والمترشحين على وسائط تواصلية جديدة، وشهدت تبسيطا للمساطر الإدارية المرتبطة بها لتحفيز الناخبين على المشاركة، من خلال التسجيل الإلكتروني، وإلغاء بطاقة الناخب، واعتماد البطاقة الوطنية، وتمكنت فيها القوات العمومية بتوفير الظروف الأمنية الملائمة للحفاظ على النظام العام والسير العادي للعملية الانتخابية طيلة مراحلها، وتم فيها احترام توقيت افتتاح المكاتب، وتوفير أغلب الوسائل اللوجستيكية لسير العملية الانتخابية في المدن.

بالمقابل عرض الطرابلسي 29 ملاحظة سلبية بخصوص انتخابات الرابع من شتنبر، مشيرا إلى أن الملاحظين الذين اعتمدهم المرصد، والبالغ عددهم 37 ملاحظا، قاموا بتغطية تسع عمالة وإقليما، و19 جماعة ومقاطعة، والعديد من مكاتب التصويت، وسجلوا في تقاريرهم استعمالا للمال غير الشرعي بقوة في بعض المناطق لاستمالة الناخبين، كما شهدت الانتخابات، تسجل تلك التقارير، "استخداما للنفوذ المادي والمعنوي لعدد من المترشحين"، و"تغيير إرادة الناخبين خلال انتخاب مكاتب مجالس الجماعات والجهات ومجالس العمالات والأقاليم"، وتعذر المعالجة المعلوماتية للمعطيات المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، وتسجيل حالات التصويت بغير البطاقة الوطنية، وإغلاق الصندوق بقفل واحد واحتفاظ الرئيس بمفاتيحه أو بقفلين مع احتفاظ الرئيس وحده بمفاتيحهما، و"الحياد السلبي للسلطة المحلية"، واستغلال الأطفال في الحملة الانتخابية من طرف بعض المترشحين، واستغلال الحاجة لدى الشريحة الفقيرة من الناخبين بتوزيع هبات عينية ونقدية باسم التآزر الأخلاقي والديني، وعدم وجود قائمة بأسماء الناخبين في بعض المراكز مما شكل صعوبة البحث عن مكاتب التصويت المخصصة لبعض الناخبين.

وبعد قيام المرصد الوطني لحقوق الناخب بتتبع وملاحظة سير العملية الانتخابية، عبر تكوين مجموعة من الملاحظين بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبتعاون مع مؤسسة كونراد إديناور الألمانية، يوصي الحكومة باعتماد 11 توصية، أهمها ضرورة تحرك المجلس الأعلى للحسابات بإجراء تحقيق في استخدام الأموال المفرطة، وبالعمل على خلق لجنة وطنية مستقلة للإشراف على العمليات الانتخابية، تفاديا لأي خروقات أو تجاوزات وضمانا للنزاهة والحياد، واعتماد قاعدة بيانات بناء على البطاقة الوطنية على أساس أن كل مواطن بلغ السن القانوني يكون مسجلا تلقائيا ويصوت في العنوان الموجود بالبطاقة الوطنية، وتكوين رؤساء المكاتب في مجال القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية وتوعيتهم بالدور الإيجابي للملاحظين وبحقوقهم والتزاماتهم، وتقريب مكاتب التصويت من الناخب جغرافيا خاصة في المناطق النائية، والعمل على توضيح الورقة الفرنية لضعف المستوى التعليمي للناخبين، وتجهيز مكاتب التصويت بالكاميرات أثناء عملية الفرز، وتسهيل العملية الانتخابية للناخبين المعاقين.

العلم

دعا لتدخل المجلس الأعلى للحسابات وخلق لجنة مستقلة للانتخابات:

مرصد الناخب يحصي عشرات الملاحظات السلبية حول انتخابات 4 شتنبر

الرباط: عبد الناصر الكواي

23321

أحصى المرصد الوطني لحقوق الناخب، أزيد من 29 ملاحظة سلبية حول استحقاقات رابع شتنبر الماضي الجماعية والجهوية، ودعا خلال ندوة عقدها مساء الاثنين المنصرم بالرباط بمناسبة تقديم تقريره حول الملاحظات الانتخابية، إلى ضرورة تدخل المجلس الأعلى للحسابات لفتح تحقيق معمق حول الاستعمال غير المشروع للمال، وخلق لجنة وطنية مستقلة للإشراف على العملية لانتخابية، تكون أكثر ضمانا للحياد والشفافية.

وكشف خالد الطرابلسي، رئيس المرصد، أن الأخير شكل مجموعة عمل مكونة من 35 ملاحظا وملاحظة، اضطلعوا أو كلفوا بمهام المراقة والتتبع وفق القوانين الجاري بها العمل في 9 من العمالات والأقاليم و19 من الجماعات والمقاطعات، ما مكنهم من الوقوف على جملة من الملاحظات والمعطيات، مشيرا في تصريح مشترك لـ«العلم»، إلى أن الأجواء العامة التي مرت فيها الانتخابات اتسمت إجمالا بكونها مقبولة، مع تسجيل تجاوزات يتحمل فيها المسؤولية بنسب متفاوتة كل من الإدارة والمرشحين والناخبين.

في نفس السياق، أكد الطرابلسي، على أن من أكثر الملاحظات السلبية التي وثقها مرصده في تقريره التركيبي، الذي جاء بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان،

ومؤسسة كونراد الألمانية، هناك الحياد السلبي للسلطات، الذي أدى حسب نفس المتحدث، إلى وجود العديد من الاختلالات يوم الاقتراع، واستعمال المال غير المشروع وهي ظاهرة قديمة لا زالت مستمرة وغيرها من المظاهر غير السليمة..

وفي تفاصيل تقرير المعاينة الميدانية للمرصد، تم تسجيل ملاحظات إيجابية وصلت عشر ملاحظات من أهمها، تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية، والولوج المتكافئ للأحزاب لوسائل الإعلام العمومي، وانفتاح الأحزاب والمرشحين على وسائط تفاعلية حديثة، وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بتحفيز الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية، وتوفير الظروف الأمنية المناسبة للحفاظ على الأمن العام..

أما الملاحظات السلبية التي تجاوزت 29 ملاحظة، فكان من أبرزها، ما تحدث عنه التقرير من استعمال المال السياسي غير المشروع بقوة في بعض المناطق لاستمالة الناخبين، واستخدام النفوذ المادي والمعنوي لعدد من المرشحين، وتغيير إرادة الناخبين خلال عملية انتخاب مكاتب الجماعات والجهات والعمالات والأقاليم، وتعثر العملية المعالجاتية للمعطيات المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، وضبط حالات للتصويت بدون البطاقة الوطنية، وإغلاق الصناديق بقفل أو اثنين يحتفظ بها الرئيس وحده، واستغلال الأطفال في الحملة الانتخابية لبعض الفاعلين والأحزاب، واستغلال العمل الجمعوي وخلق جمعيات قبيل أو أثناء الحملة الانتخابية تجمع بواسطتها أرقام هواتف الناخبين لاستمالاتهم...

ليخلص المرصد إلى مجموعة من التوصيات أهمها، دعوة المجلس الأعلى للحسابات إلى فتح تحقيق عميق حول الاستخدام المفرط للمال في العملية الانتخابية، وضرورة العمل على خلق لجنة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات لضمان شفافيتها وتلافي ما اعترى الاستحقاقات الماضية، واعتماد قاعدة بيانات مبنية على البطاقة الوطنية على أساس أن كل مواطن بلغ السن القانوني يكون ناخبا يصوت تلقائية في الانتخابات، وضرورة تكوين رؤساء المكاتب في مجال القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية..

(+فيديو مؤثر)...قضية الجمعوية "سكينة ديدا" ضحية رجل سلطة بالعيون تطفو على السطح من جديد...

بعد سنتين من الانتظار، وإصابة الجمعوية "سكينة ديدا" رئيسة ودادية سوق الزجاج، التي تعرضت لاعتداء بشيع من طرف رجل سلطة بالعيون، بعد كشفها لخروقات في توزيع مواد غذائية على مواطنين بالعيون، ومواجهة رئيس المقاطعة الثانية بذلك، الذي لم يتقبل الأمر واعتدى عليها حسب ما جاء في إفادتها لصحفيين وحقوقيين وتناولته العديد من المواقع الالكترونية المحلية، وأبلغت به الضحية القضاء عبر شكايات معززة بشواهد طبيبة، تؤكد تعرضها لإجهاض بسبب العنف اللفظي والبدني الذي مورس عليها، وبعد أن أحست المعنية بالإحباط، ومحاولة البعض فرملة الملف من داخل الولاية ومن خارجها، وتجاهل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لطلب المعنية رغم اتصالها بعضوتين عن المجلس، حيث وعداها بتتبع ملفها لكن دون جدوى، وبعد بذلها لعدة جهود من اجل مقاضاة رجل السلطة المذكور ،أخبرت حسب ما صرحت به لبعض ممثلي وسائل الإعلام، أن الوالي السابق "أدخيل" حفظ الملف، وحسب مصدر مقرب من الضحية، فإنه خلال هذه الأيام بدأت قضية الجمعوية "سكينة" تطفو من جديد على السطح، خصوصا بعد أن عجز والي العيون الحالي "بوشعاب" عن فك رموز قضية "سكينة ديدا".

http://www.saharadiario.com/news10606.html

الفدرالية تعلن عن إصرارها على الاستمرار في الترافع بشان رفع التجريم على الإجهاض الطبي

أصدرت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة بيانا بمناسبة اليوم العالمي لمنع تجريم الاجهاض الذي يصادف 28 شتنبر من كل سنة، تتسائل من خلاله الفدرالية حول مآل الملف وتطالب بمعالجته على قاعدة ضمان كرامة وحرية و الصحة الكاملة للمرأة وسلامتها ووفقا للالتزامات المغرب الدولية في الموضوع ولمبادئ الدستور المغربي. فبمناسبة اليوم العالمي لمنع تجريم الإجهاض (28 شتنبر)، يضيف نفس البيان، وفي إطار الانشغالات الأساسية للحقوق الإنسانية للنساء في مختلف مستوياتها ، ومنها ملف الإجهاض في المغرب فان فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة والتي ظلت تتابع بانشغال عميق هذا الملف من منطلق وعيها بخطورة تجريم الإجهاض الطبي وأثاره الوخيمة على صحة المرأة والطفل والمعانات والمآسي الاجتماعية المزدوجة التي تنتجها. وانطلاقا من المقترحات والمطالب التي سبق وأن تقدمت بها في هذا الإطار، والتي كان آخرها المذكرة التي بلورت رؤيتها والمقدمة أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وإيمانا منها بأن أية معالجة لقضية الإجهاض لا مناص لها (لكي تنفد الى عمق الظاهرة بشكل شمولي) من الاندراج في إطار إحقاق الحقوق الإنسانية للنساء ومحاربة كافة أشكال العنف والحيف المسلط عليهن بما في ذلك عنف وإكراه وإجبار المقتضيات القانونية أحيانا، بما يضمن كرامتهن وحق المرأة وحريتها في شخصها وقرارها وخيارها واستعدادها للحمل والأمومة من عدمه في استحضار وتناغم مع التزامات المغرب الدولية في ذات السياق وتجسيدا للمبادئ المقررة دستوريا. فإن في فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، سبق أن اكدت على إيجابية المبادرة الملكية بمناسبة التكليف بفتح النقاش في الموضوع على قاعدة تلقي جميع الآراء والتداول حولها وفي ضرورة التفاعل مع انشغالات الفاعلين والتجاوب مع القضايا المجتمعية والتحلي بفضائل الاجتهاد بما يتماشى مع تطورات المجتمع مع التأكيد على آولوية صحة المرأة. وسجلت بالمقابل أن ما حمله تقرير نتائج (المشاورات) جاء غير واضحا مع التوجيهات و الأسباب التي استدعت الى فتح المشاورات لوضع حد لمخلفات الإجهاض السري على صحة المرأة و على المجتمع بسبب تجريم الإجهاض الطبي، وغير مطمئن للحركة النسائية والحقوقية التي تناضل من أجل ملائمة وتحيين كل التشريعات والقوانين مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن ومبادئ الدستور ذات الصلة بالموضوع.

ذلك أن التقرير عوض الانطلاق من حماية الحقوق والحريات الفردية والحقوق الإنسانية للنساء و اعتماد مقاربة النوع للتعامل مع إشكالية الإيقاف الطبي للحمل الغير المرغوب فيه باعتباره حادثة تستدعي المعالجة الطبية (لأن الإجهاض ليس وسيلة لمنع الحمل) – مع إحترام مدة الحمل المتعارف عليها دوليا– سلك اتجاه الوصاية على النساء و التقرير في الحالات التي يسمح بها الإجهاض الطبي مع نوع من اللبس ، مما فتح باب التأويل و الذي كما لاحظنا بعد نشر التقرير ، انزلق في اتجاه الحفاظ على التجريم بحصر مفهوم الصحة فيما هو بدني (كأن المرأة جسد أو "وعاء" مفصول عن الذات و عن المحيط) و في تنكر تام للمرجعية الدولية لمفهوم الصحة المحدد من طرف منظمة الصحة العالمية و الذي يتضمن الصحة البدنية و النفسية و الاجتماعية للمرأة. بناء عليه تنبه فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرآة ، إلى أن معالجة قضية الإجهاض السري، لا يمكن ان يخرج عن دائرة مقاربة النوع الاجتماعي ومحاربة العنف المبني على النوع في استحضار لكرامة المرأة وإرادتها واستقلالها وإنسانيتها ككيان قائم وليس كأداة للإنجاب مثلما أن أية معالجة لن تروم النجاعة إلا بالتجاوب مع إشكالات المجتمع بشجاعة وليس بالتغاضي عنها. وبناء على كل ماسلف، تتسآل حول مآل الملف وتؤكد على أن المغرب أمام فرصة تاريخية لمعالجة التابعات الصحية و الاجتماعية لمنع الإجهاض الطبي و أي قرار يغفل أو يتغاضى عن الواقع و لا يسمح إلا بنسبة قليلة من حالات الإجهاض الطبي، سيبقي الإشكال قائما ومطروحا، ويبقي النساء فريسة للاستغلال البشع لأوضاعهن وعرضة للخطر ويؤدي للمزيد من تفشي ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم والتلاعب بهوياتهم خصوصا في صفوف الفئات الاجتماعية المحرومة مما يعمق الفوارق الاجتماعية و التمييز بين النساء. و تشدد وتعلن عن إصرارها على الاستمرار في الترافع بشان رفع التجريم على الإجهاض الطبي ، إحقاقا لكرامة المرأة واستعدادها وإرادتها الحرة وخيارها المستقل، ما سيبقي هذا الملف مفتوحا بموازاة نضالنا لرفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومحاربة جميع أشكال الحيف والعنف وبالأساس عنف التشريع الأخطر الذي يعمل على ماسسة العنف وإعادة إنتاجه وتابيده.

http://almaghribia24.com/news5042.html

العماري يلتزم بفتح نقاش حول السياسات الوطنية ذات العلاقة بزراعة الكيف

أطلق إلياس العماري في أول نشاط له، مع المجتمع المدني، بصفته رئيسا لجهة طنجة الحسيمة، جملة من الوعود في ما يخص ملف تقليص مخاطر المخدرات، كما وعد بفتح نقاش حول السياسات الوطنية ذات العلاقة بزراعة الكيف، والنهوض بسياسات تقليص المخاطر الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات.

العماري، الذي حل ضيفا على نشاط نظم في إطار الحملة الترافعية التي تقودها جمعية محاربة السيدا، بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وجمعية مساندة مركز حسونة لعلاج الإدمان، إضافة إلى جمعية تقليص مخاطر المخدرات بالمغرب، التزم أمام مجموعة من المسؤولين الأمنين والقضائيين، الذين حضروا النشاط، بالانتصار للمقاربات الجديدة الهادفة إلى التصدي لآفة المخدرات والمبنية على الصحة، وحقوق وكرامة الإنسان، والانتصار كذلك لسياسات تنموية مستدامة، يستفيد منها مزارعي النبتة التي تستعمل في صناعة المخدرات عبر العالم حتى تتمكن هذه الفئة من الاندماج في التنمية، والعمل على إيجاد سياسات بديلة تحد من كوارث استغلال هذه النبتة في صناعة المخدرات.

ONU

Le Maroc réaffirme son attachement au rôle de la coopération internationale au service des droits humains

L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU à Genève, Mohamed Aujjar, a réaffirmé lundi l'attachement du Royaume au rôle déterminant de la coopération internationale dans le renforcement du système des droits de l'Homme.

Lors du débat général du Conseil des droits de l'Homme sur "le suivi de la Déclaration et programme d'action de Vienne", M. Aujjar a souligné "l'interaction positive et constructive du Royaume avec les organes chargés des droits humains au sein du système onusien et la prise d'initiatives consensuelles et fédératrices en la matière".

L'engagement international du Maroc dans ce domaine, a-t-il dit, procède de ses choix démocratiques et son engagement en faveur de la promotion et la protection des droits humains dans le monde.

Le Royaume, a rappelé l'ambassadeur, s'est engagé depuis deux décennies dans une dynamique de réformes structurantes à portée stratégique visant à renforcer l'Etat de droit et la bonne gouvernance, ainsi que la promotion et la protection des droits de l'Homme sur l'ensemble de son territoire national. Cette dynamique est fondée sur une approche participative, inclusive et régionalisée, impliquant la société civile, les forces vives de la Nation et les populations locales à travers leurs organes représentatifs démocratiquement élus, comme ce fut le cas lors des dernières élections du 4 septembre 2015, a expliqué M. Aujjar. Il a ajouté que ces réformes concernent particulièrement les secteurs de la justice, des droits de la femme et de l'enfant, la lutte contre la pauvreté et l'exclusion, l'éducation et la santé.

Ce processus, a-t-il poursuivi, a permis de consolider l'arsenal législatif et institutionnel des droits humains, d'élargir et de régionaliser les attributions des institutions nationales en la matière. Le diplomate a dans ce contexte mis l'accent sur le rôle effectif du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), notamment ses deux commissions régionales de Dakhla et Laâyoune, un rôle qui a été salué et largement mis en exergue par les différentes instances des Nations unies.

En outre, l'apport qualitatif de la Constitution de 2011 est indéniable dans la consécration et l'ancrage de la culture des droits de l'Homme, étant donné qu'elle adopte l'ensemble des droits humains prévus par la Déclaration universelle des droits de l'Homme, dans leur universalité, indivisibilité et interdépendance.

M. Aujjar a également rappelé que la Loi fondamentale consacre la primauté des conventions internationales ratifiées par le Maroc sur la législation nationale et affirme son engagement à harmoniser ses législations avec les dispositions de ces conventions.

Le Maroc, a-t-il relevé, considère que la déclaration de Vienne et son programme d'action sont d'une pertinence indéniable, particulièrement dans le contexte international actuel. "L'optimisation de leur mise en œuvre requiert une remobilisation de la communauté internationale autour des valeurs universelles des droits humains, de tolérance, de coopération, de respect de l'unité nationale et de l'intégrité territoriale des Etats et du dialogue pour le règlement pacifique des différends", a-t-il conclu.

■ L'Institut Cervantès enseigne l'espagnol aux membres d'une importante association

L'Institut Cervantès de Rabat et l'Association des œuvres sociales du **Conseil national des droits de l'homme** viennent de signer une convention de collaboration visant à enseigner les cours d'espagnol et à réaliser des examens DELE aux membres de l'Association et leurs familles. Un accord qui concernera par la suite d'autres villes du Maroc où sont présentes les deux entités.

http://www.leconomiste.com/article/977785-breves